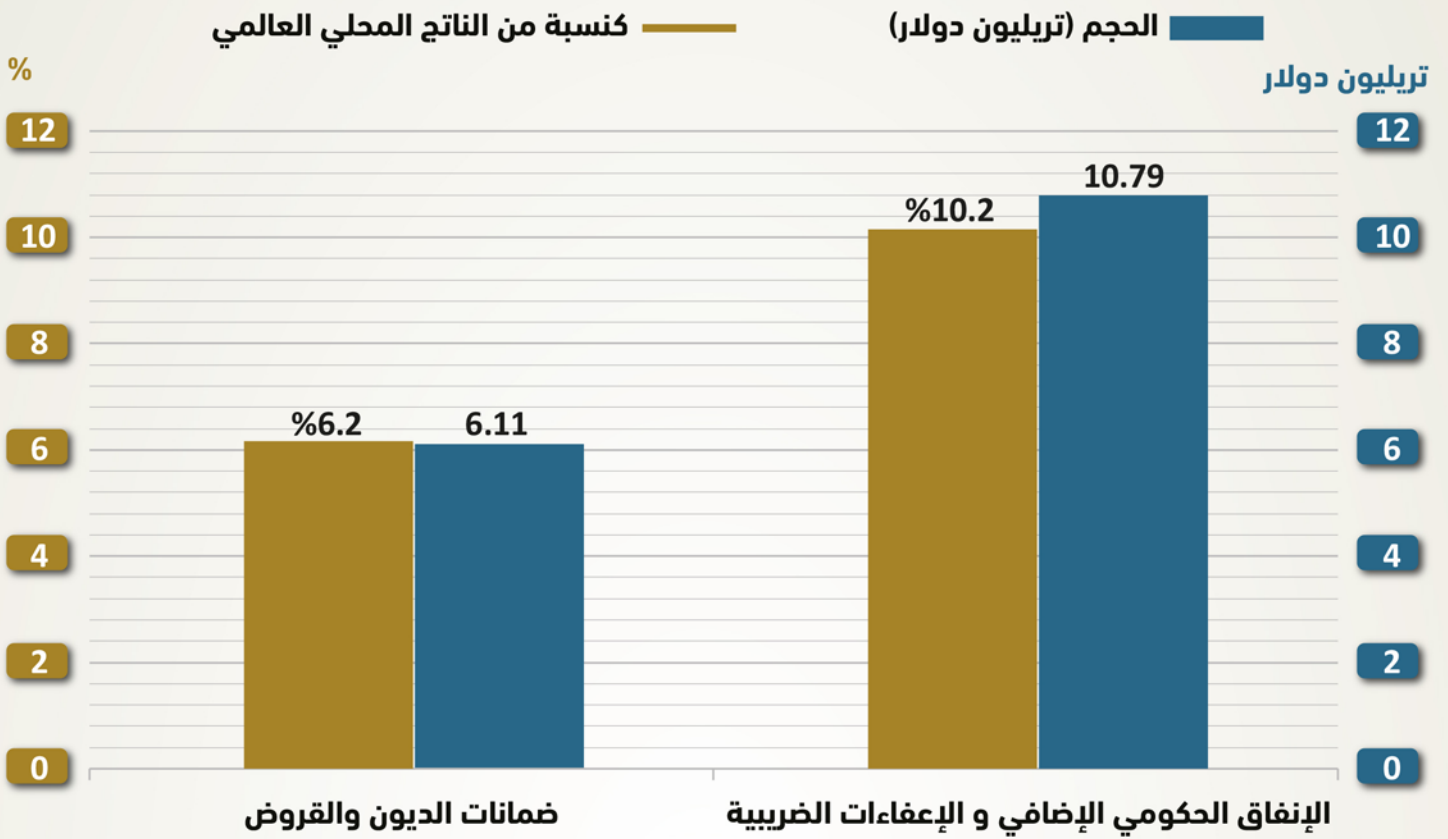


هل الاقتصاد العالمي بحاجة لمساعدات مالية جديدة في ظل كورونا؟

حزمة المساعدات المالية الحكومية في العالم لمواجهة تداعيات كورونا منذ يناير 2020



* المصدر: صندوق النقد الدولي. إجمالي المساعدات حتى سبتمبر 2021.

التعليق:

بلغت حزمة المساعدات الحكومية في العالم للأفراد والشركات، للحد من تداعيات جائحة كورونا ما قيمته 16.9 تريليون دولار، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي حتى سبتمبر 2021، (موزعة كالتالي: الإفناق الحكومي الإضافي و الإعفاءات الضريبية بـ 10.79 تريليون دولار، ضمانات الديون والقروض 6.11 تريليون دولار)

ساعدت الاستجابات المالية الحكومية المتعددة في تعزيز مسار النمو الاقتصادي العالمي في عام 2021، حيث ساهمت في مساندة الأفراد العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى دعم استقرار الكثير من الشركات التي تعثر أداؤها المالية بسبب الركود الاقتصادي الناجم عن الجائحة.

صاحب الاستجابات المالية الحكومية لمواجهة كورونا، زيادات قياسية في الاستدانة الحكومية من أجل تمويل خطط التحفيز الاقتصادي. وبلغ الدين العالمي مستوى قياسي عند 296 تريليون دولار في الربع الثاني من 2021، وازدياد بنحو 36 تريليون دولار، فوق مستويات ما قبل الجائحة.

تتجه الكثير من الحكومات في العالم حالياً إما لتقليص خطة الدعم المالي والنقدي أو إلغاؤها تماماً، في ظل تفاقم الديون الحكومية. رغم ذلك، أبقى بعض الدول الآسيوية مثل الصين واليابان وفيتنام وماليزيا على خططها لتقديم مساعدات للأفراد والشركات من أجل إنعاش اقتصاداتها.

يشير بعض الاقتصاديين إلى أن سحب خطط التحفيز الاقتصادي، قد يضر بآفاق نمو الاقتصاد العالمي في 2022، وسط انتشار متغير "أوميكرون" في كافة أنحاء العالم، لذا من الضروري مواصلة تقديم الدعم للأفراد والشركات بالقطاعات الأكثر تضرراً مثل السفر والسياحة، إلى جانب العقارات.